

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2010/WG.1/6
14 July 2010
ORIGINAL: ARABIC



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا:
إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية
بيروت، ١٩-٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠

هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي

إعداد

د. سلام الكواكبي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

ملخص تنفيذي

يعتبر موضوع هجرة الكفاءات والعقول أساسياً في عملية دراسة المجتمعات التي هي في طور النمو، ولكنها في الآن ذاته، عملية محفوفة بالصعوبات الناجمة عن فقدان المصادر الموثوقة رقمياً وتحليلياً، وبالتالي، يتجه البحث إلى الاعتماد بشكل جزئي على بعض المصادر التي تمت الاستعانة بها من أجل توثيق بعض المعطيات غير الباعثة على الجدل. أما إجمالي البحث، فقد اعتمد على دراسة ميدانية قام بها الباحث والتقى من خلالها عدداً من المهتمين والمعنيين بإشكالية الهجرة عموماً، وهجرة الكفاءات على وجه الخصوص.

وبما أن الموضوع احتاج إلى عمل ميداني، فلقد اعتمد الباحث منهجاً محدداً بعدم التعمق في حالات كل الدول المشرقية وإنما الإشارة إليها في المقدمة سريعاً، سعياً إلى اتخاذ الحالة السورية كنموذج بحثي يمكن تعميم بعض نتائجه على الحالات الأخرى. واعتبر الباحث أن التركيز على الحالة السورية ومحاولة استشراف أبعادها وعناصرها ومؤثراتها يمكن أن تكون مساعدة في فهم الظاهرة عموماً وذلك بالاستناد إلى تضافر العوامل الإقليمية، سياسية كانت أم اجتماعية أو اقتصادية، في تحفيز الكفاءات على البحث عن نوافذ خروج من واقع قيده الظروف ولم تساهم السياسات الحكومية إلا في ركوده إن لم تقم بأكثر في أفضل الأحيان.

وقد استعرضت الدراسة أهم الأسباب المؤدية لهجرة الكفاءات وصنفتها على أساس انها :

— اقتصادية

— إجتماعية وسياسية

فمن خلال التعرض للأسباب الاقتصادية، استعرضت الدراسة الوضع القائم وتأثير الركود أو الإدارة غير الحكيمة للموارد البشرية وللخريجين ذوي الشهادات العالية، وتطرق إلى وضع البطالة المستشري خصوصاً في أوساط هذه الفئات. وتم استعراض السياسات الحكومية والأزمات المتعاقبة التي واجهت الاقتصاد السوري والتي ساهمت في تحفيز مغادرة نخبة من الكفاءات. ولم يهمل البحث التطرق إلى دور القطاع الخاص الذي تتعزز مشاركته في الاقتصاد المحلي وقدرته على استيعاب جزء من هذه الفئة. ومن الناحية الاجتماعية، تم التطرق إلى الإدارة الحكومية لمسألة الهجرة عموماً والمعالجة المباشرة لمسألة تشغيل الكفاءات بشكل خاص. وكذلك، فإن الوضع السياسي والمحابة والزيائية أخذت لها موضعاً كعوامل درسها البحث في تشجيع الكفاءات على عدم الاستقرار في ظل أوضاع غير شفافة.

انتقل البحث لدراسة إمكانية وجود آثار إيجابية لهجرة الكفاءات خصوصاً من خلال المساهمة في تخفيف حجم البطالة الجامعية، والتأثير الإيجابي لصافي التحويلات التي يقوم بها المهاجرون باتجاه أسرهم في الداخل. وكذلك، التأثير الإيجابي في نقل الخبرات والعلوم المكتسبة من خلال المشاركة في العملية الإنتاجية أو البحثية أو الإدارية لبلدان متقدمة وانعكاس هذا الجانب على تطور هذه المجالات في البلد الأم في حالة العودة أو الزيارات العملية والعلمية.

بالمقابل، لم يتم إهمال ما يمكن أن يكون سلبياً من الآثار المترتبة على هذا النوع من الهجرة، فاعتبرت الدراسة أن هناك فائضاً استثمارياً هاماً متمثل بالمبالغ التي صرفت بشكل مباشر أو غير مباشر على المؤهلين أو الراغبين أو المقدمين على الهجرة. وكذلك، يعتبر نزيف الأدمغة عاملاً مؤثراً بشكل سلبي على مستوى الانتاج والبحث العلمي المحلي من خلال ابتعاد الكفاءات عن الانخراط فيه وترك المجال مفتوحاً أمام أنصاف الكفاءات أو غير المؤهلين للتحكم بالساحة العلمية والإنتاجية.

أما محاولة إعادة استقطاب الكفاءات، فلقد أفرد لها البحث معالجة استعرضت بعض التجارب الأهلية والحكومية مستعرضة بعض الأمثلة الإقليمية التي نجحت أحياناً كما في الحالة الفلسطينية واللبنانية، في استقطاب وتشجيع عودة بعض العناصر الخبيرة في مجالات محددة كالمصارف والاتصالات والمعلوماتية. وخلصت الدراسة إلى طرح بعض التوصيات التي شددت على دعم العمل الحكومي الهادف إلى تطوير عملية الاستقطاب من خلال وزارة المغتربين وضرورة قيام عمل حكومي متكامل يعتمد على التنسيق والنيات الحسنة والقوانين الواضحة والإدارة الرشيدة. وكذلك، توصي الدراسة بتشجيع المهاجرين على التنظيم وعلى محاولة نقل خبراتهم حتى لو لم يعتزموا العودة. تقترح الدراسة أيضاً القيام بعملية تطوير وتحديث القوانين ليست تلك فقط التي تنظم العلاقة مع المهاجرين وتشجعهم على المحافظة والتبادل مع الوطن الأم، بل أيضاً القوانين بشكل عام والتي تساعد على وجود مناخ إيجابي يصيب الحياة بمختلف جوانبها وأبعادها. وبالضرورة، فإن تعزيز المواطنة واحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير لها عوامل أساسية في تطوير المناخ العام والذي يساهم فعلياً في هذا الملف سلباً وإيجاباً حسبما يتم التعامل معه.

تعرف هجرة الأدمغة والكفاءات العالية بأنها "تحويل عالمي للموارد بشكل رأسمال بشري وتطال إجمالاً هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويشمل هؤلاء إجمالاً، وليس حصراً، المهندسين، والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية"¹. وتعتبر هذه الهجرة ظاهرة عالمية تشمل البلدان الفقيرة والغنية، غير أنها تتسم باتجاهها النمطي من بلدان الجنوب النامية إلى بلدان الشمال المتقدمة، ومن البلدان الأقل تقدماً في منظومة الدول المتقدمة إلى الدول الأكثر تقدماً التي باتت "تتبارى" فيما بينها في جذب هذا النوع الانتقائي من الهجرة.

وعلى الرغم من أن مصطلح هجرة العقول أو هجرة الأدمغة ظهر بداية في المملكة المتحدة عندما كانت الخبرات و الكفاءات العلمية والصناعية تهاجر من هناك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الستينات من القرن المنصرم، لكنه يعتبر اليوم السمة الأساسية التي تميز النخب العلمية والتقنية في مجمل الدول العربية والتي هي في طور النمو عموماً وفي سوريا خصوصاً. وتميل الكفاءات العلمية التي تبرز في إحدى جامعاتنا أو معاهدنا العلمية، إلى مدّ جسور الهجرة إلى حيث تجد من يتلقفها ويرعاها ويستثمرها أحسن استثمار. وفي البدء، تكون فكرة الهجرة مسوغة لإتمام التحصيل العلمي والتخصص في جامعات وبيئات علمية تعطي للعلم وللبحث العلمي مكانة وأفقاً. والتي تقدم أيضاً المنح والتسهيلات للموهوبين والمبرزين وتساعدهم في الانتقال من الحيز العلمي إلى الشق العملي فلا تلبث الشركات ومراكز الأبحاث والمنشآت الصناعية أن تعمل على ربطهم بها وبدخول مالية مناسبة.

إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة هي ليست في ترك هذه الخبرات والكفاءات مواقعهم الطبيعية في الوطن وانتقالهم إلى مؤسسات علمية متطورة في الدول الصناعية الغربية، فيمكن لهذا الانتقال أن يفيد في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الأمام ويأتي بخبرات جديدة إلى البلاد. كما فعل المهاجرون اليابانيون والصينيون بعيد الحرب العالمية الأولى. لكن المشكلة التي تفرض نفسها هي في عدم رغبتهم أو قدرتهم على ترك مواطنهم الجديدة ورجوعهم إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأم. وبذلك يمكن أن تشكل هذه الهجرة خسارة اقتصادية وتقنية ذات أثر لا يمكن تهميشه على الدولة النامية.

ولقد ساعدت العولمة على انتقال وهجرة العقول المفكرة و المنتجة من دول العالم الثالث إلى الدول الغربية الصناعية من خلال تقديم العروض المالية المغرية وتسهيلات الإقامة والحصول على تأشيرات الدخول وغيرها من المغريات المحقزة.

تشير الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهمة بهذه الظاهرة إلى مساهمة الدول العربية في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية. وأن ٥٠% من الأطباء و٢٣% من المهندسين و١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص. وأن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.

¹ F. Docquier and H. Rapoport, "The Brain Drain", Institut de Recherches Économiques et Sociales, Département des Sciences Économiques, Université Catholique de Louvain, Octobre 2006, p.

إن موضوع الهجرة في البلدان العربية المشرقية بشكل عام تبقى مقيدة المعالجة لأسباب موضوعية أهمها الافتقار الأساسي للمعلومات الصحيحة وإلى الإحصائيات الدقيقة منها والعشوائي. ويبدو أن الأمر وكأنه من "المحرّمات" التي تسعى كل دولة إلى الاحتفاظ بها بشكل شبه سري وكأنها سر من أسرار الأمن القومي. مما يعزز من فقدان المعطيات الرقمية والإحصائية الأساسية لكل بحث علمي منهجي. وبالتالي، يفسح المجال واسعاً أمام التباينات الرقمية والتحليلية وكذلك، يتيح ممارسة الاستقطاب السياسي من قبل الرسميين كما من قبل الجهات التي تبحث عن ترجمة ما تطرحه من أرقام بما يناسب الدعم الذي يسند تحليلاً أو منهجية معينة في التطرق إلى هذا الموضوع.

إن الأدبيات المهتمة بمسألة هجرة العقول والكفاءات تُرجع أسباب هذا النوع من الهجرات إلى تشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية. ومنها ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات، وضعف المردود المادي إن وجد الاستيعاب. يضاف إلى ذلك انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية. مع عنصر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والإشكالات التي تعترى التجارب التنموية والتحديثية. وهناك أيضاً التعقيدات الإدارية والتنظيمية وبعض التشريعات. وتبقى مسألة الحرية بمعناها السياسي والعلمي من أهم الإشكالات التي تعيق التفكير والبحث والكتابة والتأليف، وهي قضية أساسية لأنها تدفع بالبعض إلى الشعور بالغيرة في بلدنا وبالتالي، فهم يسعون للهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً.

وبالمقابل، تمتاز بلدان المستقبل بالتقدم العلمي والتكنولوجي في مناخ من الاستقرار مما يوفر توظيف الإمكانيات المادية المناسبة في مجال بعض الاختصاصات والتي تجتذب أصحاب الكفاءات من البلدان المصدرة، وتوفر لها تقديراً مناسباً من الناحية المادية والمعنوية. إضافة إلى اتساع هامش الحرية العامة والحرية الفردية التي تشكل المناخ الصحي للإبداع.

يعتمد هذا البحث على القليل من المصادر لندرتها وإن توفرت بعض الأرقام الموثقة فهي ترد في تقارير عامة لا تتعلق بالمسألة المطروحة تحديداً. مما أدى إلى الاستعانة بالبحث الميداني وباللقاءات الشخصية مع المهتمين بهذه المسألة عموماً والعاملين في الأطر الناعمة لها إن وجدت. ومع الإشارة السريعة إلى الحالات المشرقية عموماً من خلال بعض التحليل، لجأت إلى التركيز على الحالة السورية والتي يمكن اعتبارها نموذجاً صارخاً لا تختلف عنه جذرياً حالات الدول الأخرى في المنطقة كمصر والأردن ولبنان. وبالطبع، فإن عوامل الهجرة تتشابه مع تباينات مرتبطة بالحروب والأزمات السياسية التي عاشتها بعض من هذه الدول على حدى. كذلك تختلف طرق المعالجة الحكومية حسب السياسات الاقتصادية المتبعة. ولكن العوامل المشتركة متعددة وترتبط بالأسباب المحقزة وبالإدارة الحكومية (أو اللا إدارة) لهذه الظاهرة، وبتأثير حجم التحويلات في تنمية الاقتصاد المحلي، وكلها سترد تفصيلاً في متابعة النموذج السوري.

ففي الحالة الأردنية مثلاً، تقدر الدراسات الحديثة¹ أن هناك ما يقارب من ٦٧٠ ألف أردني يعملون في الخارج، منهم العد الأغلب في دول الخليج، وكذلك، غالبيتهم من أصحاب الكفاءات. ومن المرات القليلة التي يتم فيها الحديث عن تسرب الأدمغة، لأن الأردن يتبع سياسة "الأبواب المفتوحة" أمام مواطنيه، وذلك بهدف معالجة مسألة البطالة في الفئات المتعلمة خصوصاً. وينظر إلى المحسوبيات والسياسات المتبعة للتوجه نحو اقتصاديات السوق كأهم العوامل التي تدفع بالكفاءات إلى اختيار طريق الهجرة. وكذلك، ركود الحياة

¹ <http://cadmus.eui.eu/dspace/handle/1814/13447>

الاقتصادية وما يرافقها من ضعف القوة الشرائية وضعف الرواتب والأجور. إن سياسة الأبواب المفتوحة تتناسب أيضاً مع الاعتقاد بأن الهجرة تساعد في تعويض الضعف في الأجور بتوفيرها فرص الحصول على رواتب أعلى في الخارج مما يساعد في رفع دخل العائلة عبر التحويلات. ويعتبر أيضاً تشجيع هجرة الكفاءات كأحد الوسائل السياسية للتخفيف من حدة المعارضة السياسية من جهة، وإعادة إنتاج النخب من جهة أخرى.

أما مصرياً، فيعتبر الخبراء¹ بأن هجرة الكفاءات تلعب دوراً إيجابياً في عملية التنمية وذلك من خلال حصول المهاجرين من هذه الفئة على فرص عمل تتناسب تكوينهم وطموحاتهم والتي لا تستطيع السوق المحلية توفيرها لهم. إضافة إلى ذلك، فأصحاب الكفاءات المهاجرون يحولون مبالغ مؤثرة باتجاه الداخل المصري والتي تشكل مجموعاً وقدره ٤ في المئة من الناتج القومي الإجمالي المصري. وتوجد اتفاقيات ثنائية وأخرى دولية، وقعت عليها مصر تشجيعاً لتسهيل عملية هجرة الكفاءات.

وفي لبنان، الذي يعتبر بلد هجرة بامتياز، فإن حجماً هاماً من مهاجريه هم أصحاب كفاءات عالية، مما يؤثر على البلاد اجتماعياً وديموغرافياً واقتصادياً. ولا يقيد القانون اللبناني هجرة الكفاءات، ولكنه يسعى إلى تأطير عملية هجرة هذه الفئات وتشجيعها على العودة وذلك من خلال برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة.

إن هذا البحث يحاول، وبصعوبة ملموسة، التوسع في التعرض لمسألة هجرة العقول والكفاءات السورية من خلال عمل لم يجد أسساً رقمية إلا القليل واعتمد على التحليل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للظاهرة. وبالتالي، فإن التركيز على هجرة الكفاءات السورية يمكن أن يكون نموذجاً ليس فقط للتعميم على جيرانها المشرفيات ولكن أيضاً هو نموذج عن صعوبة الوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية والتي ما فتئت تشير التقارير الإقليمية والدولية إلى أهميته في بناء تصور علمي ومنهجي دقيق لكل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

تقدير حجم هجرة الأدمغة والكفاءات السورية

تعتبر هجرة الأدمغة والكفاءات إحدى أبرز خصائص الهجرة السورية. وعلى الرغم من ذلك، لا تتوفر أية دراسات أو إحصائيات محلية ذات مصداقية عن حجمها ووتيرتها وعن البلدان التي تتوجه إليها. ومن هنا لا مفر من الاستئثار بالتقديرات الدولية التي تتسم بقربها من بيانات دول الاستقبال التي تنتجها أنظمة إحصائية متطورة، علماً أن هذه الاستئثار لا تهدف إلى تحديد الأرقام بحد ذاتها بقدر ما تهدف إلى استقراء اتجاهاتها الكلية. وبشكل عام، يختلف المهتمون بأمور الهجرة والمهاجرين في سوريا في تقدير الأرقام، حيث لا توجد بيانات وطنية أو دولية موثوق بها بشكل متيقن منه عن حجم الهجرة السورية. ويفسر ذلك تضارب البيانات حول هذا الحجم بين من يقدرها بحوالي (٢٠) مليون مهاجراً سورياً منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى الآن، وبين من يقول بأنه لا يتجاوز (١٠) مليون نسمة. فالأرقام إذاً غير متاحة أو غير معروفة حتى لمن يهتم إدارياً، إن وجد، بالمسألة. ولا تتحصل وزارة شؤون المغتربين على أية وثيقة علمية دقيقة أو عمومية تساعد الباحث في هذا الموضوع.

¹ <http://cadmus.eui.eu/dspace/handle/1814/13454>

وقد قُدرت دراسة لخبراء الهجرة والتنمية في الأمم المتحدة نسبة المهاجرين السوريين ممن هم في المستوى التعليمي الثالث (الجامعي وما فوق) إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في العام ٢٠٠٠ بأنها تشكل (٣٥,١%) من إجمالي عدد المهاجرين السوريين حتى ذلك العام، والذين يمثلون نسبة ٠.٩% أي أقل من واحد بالمائة من مجمل المهاجرين الأجانب في بلدان منظمة التعاون والمقدرة نسبتهم بـ (١١,٨%). لكن نسبة ٣.٧% من هؤلاء المهاجرين توازي أقرانهم في سورية، مقتربين في ذلك من نسبة مهاجري المستوى التعليمي الثالث في مصر إلى أقرانهم والمقدر بـ (٣,٦%)، بينما قدرت نسبة من يحملون الشهادة الثانوية وما فوق التعليم الثانوي بـ (٣١,٢%) من ذلك الإجمالي، ونسبة من هم دون التعليم الثانوي بـ (٣٣,٨%) من المهاجرين^١. ويعني ذلك على مستوى الاتجاه العام أن نسبة هجرة الكفاءات ومن هم في طور الكفاءات وفق مؤشر مستوى التعليم تشكل أكثر من ثلاثة أخماس المهاجرين السوريين إلى دول OECD^٢، بما يتسق مع اتجاه جذب دول تلك المنظمة والدول الغربية عموماً للكفاءات في العالم. بينما قدرت دراسة للبنك الدولي أن عدد المهاجرين السوريين الذين تلقوا تعليماً ثلاثياً (جامعياً)، أي كل مراحل تعليمهم في سورية يمثلون سنوياً (٥,٢%) من إجمالي عدد المهاجرين السوريين حتى العام ٢٠٠٥ المقدر وفق تلك الدراسة بـ (٤٨٠,٧٠٨) مهاجراً^٣ أو (٢,٥%) من إجمالي عدد السكان، وأن نسبة الأطباء السوريين المهاجرين الذين تلقوا تعليمهم الطبي في سوريا تقدر سنوياً بـ (٩,٥%) من عدد الأطباء الخريجين. والواقع أن نسبة الأطباء المهاجرين الذين تلقوا تكوينهم في سوريا قد تفوق هذا التقدير الذي لايشمل في الواقع سوى الأطباء السوريين المهاجرين إلى بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية، ولايشمل الأطباء السوريين المهاجرين إلى دول مجلس التعاون ولا سيما إلى المملكة العربية السعودية. إذ كان ارتفاع نزيف مخزون سورية من الأطباء هو الوجه الآخر لزيادة معدل تخريج كليات الطب لهم بعد تخريج كلية الطب في جامعة حلب في العام ١٩٧٤ وكلية الطب في جامعة تشرين للدفعة الأولى. مما يدفع إلى القول بشكل معقول إن نسبة الأطباء المكوّنين في النظام التعليمي السوري الذين يهاجرون من سوريا هي أضعاف النسبة المحددة في التقرير المتوسطي للهجرة. وكمثال مقطعي تبين مصادر الجمعية الطبية العربية الأمريكية أن عدد الأطباء السوريين في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ٦٠٠٠ طبيباً من أصل حوالي ١٥ ألف طبيب عربي، ويحتل الأطباء السوريون والمصريون المرتبة الأولى في عدد الأطباء العرب بينما يقدر عدد الأطباء السوريين المقيمين في ألمانيا بـ (١٨) ألف طبيباً من أصل عدد الجالية السورية المقدر بـ (٥٩) ألف^٤.

^١ Jean-Christophe Dumont , IMMIGRANTS FROM ARAB COUNTRIES TO THE OECD: FROM THE PAST TO THE FUTURE, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION, Population Division ,Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006

^٢ لا تسمح البيانات بتمييز من هاجر بقصد إكمال الدراسة العليا أو الجامعية من تلك النسب ومن هاجر بقصد العمل. وهؤلاء يشكلون نسبة معينة لكنهم ليسوا بالضرورة النسبة الأكبر، ذلك أن بعض بلدان منظمة التعاون مثل الولايات المتحدة تركز في قبول طلبات الهجرة على استقطاب خريجي التعليم الثانوي ممن يمتلكون مهارات وخبرات لسنوات معينة يدخل في عدادها تخرجهم من معاهد متوسطة أو تقنية وسيطة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي

^٣ لا يطابق هذا الرقم الحجم الفعلي للمهاجرين السوريين إلى دول العالم، إذ أنه يركز على الهجرة إلى الأمريكيتين والبلدان الأوروبية وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

^٤ <http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid>

١- الأسباب الاقتصادية

تتلخص الأسباب الاقتصادية في هجرة الكفاءات العلمية السورية، بضالة الناتج الإجمالي في سوريا وضعف النمو الاقتصادي. والواقع أن الاقتصاد السوري يتواءم إلى حد كبير مع اقتصاديات الدول العربية الغير نفطية، فهو اقتصاد نامٍ. إذ أن ضعف بنى الإنتاج وعوامل النمو في الاقتصاد الوطني، أدت إلى "سيطرة نوع من الركود الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو سلبية أو معدومة"^١. وإن معدلات النمو الاقتصادي لا تزال عموماً متواضعة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وبذلك لم تتناسب مع طبيعة وحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها سوريا، لتعكس بذلك على مستوى الدخل الفردي، وزيادة معدلات البطالة، لعدم قدرة هذا الاقتصاد على توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وعموماً فإن الأداء الاقتصادي السوري قد مر بخمس مراحل^٢ هي مرحلة تراكم الثروات الخاصة منذ منتصف القرن الماضي، إذ اعتمد الاقتصاد السوري بعد الاستقلال على المبادرة الفردية، من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التقليدية لتلبية حاجات السوق المحلية والتصدير للأسواق المجاورة. وقد حصل ازدهار في الاقتصاد الوطني، نجم عنه تحقيق زيادة كبيرة في دخل الملكية، مما أدى إلى تراكم المزيد من الثروات في أيدي فئة اجتماعية صغيرة، وضالة في دخل العمل لانخفاض الأجور. كما أن ضالة دخول باقي الفئات الاجتماعية لعبت دوراً هاماً في تراجع الاستثمار في النصف الثاني من الخمسينيات، مما أدى لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والصناعي، لتشكل بذلك حافزاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أوائل الستينيات. والمرحلة الثانية كانت مرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ستينيات القرن الماضي، وتميزت هذه المرحلة بتبنيها سياسة تهتم بالفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، وذلك بتسيخ سياسة الإصلاح الزراعي وعمليات التأميم المتكررة في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية، والتي ترافقت بتسرب رؤوس الأموال المحلية خارج القطر. ومن ثم أتت مرحلة النهوض الاقتصادي العام في سبعينيات القرن الماضي، وفيها تبنت سوريا التعددية الاقتصادية، التي بقي القطاع العام فيها يحتل الدور القيادي، إضافة إلى أنه يمكن تسمية هذه المرحلة بـ "النبضة النفطية" حيث تم اكتشاف النفط واستثماره وطنياً. كما استفادت سوريا من ارتفاع أسعاره، ومن حجم المساعدات والأموال القادمة من الخليج العربي في تدعيم القاعدة الاقتصادية التي شكلت انطلاقة تجاه التنمية المستقلة. والمرحلة الرابعة تمثلت بمواجهة انعكسات الركود الاقتصادي العالمي في ثمانينات القرن الماضي، حيث تأثر الاقتصاد السوري بأزمة الركود العالمية، كغيره من البلدان العربية والأجنبية، لاسيما بالصدمات النفطية المعاكسة، التي نجم عنها انخفاض حاد بأسعار النفط، لتخفيض معها المساعدات الخارجية من "١.٥ مليار دولار وسطياً في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات إلى ٣٠٠ مليون دولار في أواسط الثمانينات"^٣، وقد شكل ذلك ضعفاً لإمكانات النمو في الاقتصاد السوري. كما أن الاقتصاد السوري قد عانى في هذه المرحلة من أزمة اقتصادية حادة، تمخض عنها انخفاض سعر الليرة السورية وانخفاض حادٍ مرافق للقدرة الشرائية، مع ارتفاع معدلات التضخم. أمّا المرحلة الخامسة، فتمثلت بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي مع التحسن النسبي في زيادة إنتاج النفط الخفيف وعائداته، نتيجة تصديره إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق، وفق اتفاق سداد الديون، وما رافقه من

^١ وليد النوري، التحدي السكاني وإستراتيجية التنمية في سوريا. من أوراق عمل المؤتمر الوطني للسكان، المنعقد في دمشق بالفترة الواقعة بين (١٠-١٢) تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ٢٠.

^٢ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٠ -تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية للعام ٢٠٠٠، ص ٢٦.

^٣ جريدة البعث الاقتصادي، ٢٠٠١ - الإنفاق الإنمائي العام والخاص في سوريا. العدد ١٣٨، تاريخ الثلاثاء ٢٠٠١/٢/٦.

ارتفاع في أسعاره عالمياً. إضافة إلى سياسة الانفتاح وما رافقها من مجموعة إصلاحات اقتصادية، "اعتمدت ما بين الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩١".^١ منها، منح القطاع الخاص الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني ككل، وتحرير تدريجي للتجارة الخارجية والأسعار، وتحفيز التصدير. وقد اعتبر إصدار القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١، من أهم هذه الإصلاحات، وذلك لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي من خلال تقديم مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات والاستثناءات من القيود والضوابط للاستيراد وحركة الرأسمال.

إن انخفاض الدخل الفردي وما يترتب عنه من تدني مستوى المعيشة، كان ولا يزال يحتل مقدمة العوامل الاقتصادية التي تسهم في حركة القوى البشرية. فالدخل الذي يحصل عليه أصحاب الكفاءات العلمية في سوريا، متدنّي ولا يتناسب مع مستواهم العلمي والثقافي، إذ ليس بالمقارنة مع ما يمكن أن يحصلوا عليه من دخول في الدول المتقدمة فحسب، بل بالمقارنة مع دخول فئات معينة أخرى في المجتمع، كفئة البيروقراطية الوطنية ورجال الأعمال والتجار والصناع، الذين تكون دخولهم عالية جداً بالرغم من انخفاض مستوى علمهم وثقافتهم. ويزداد الأمر سوءاً حين تتم المقارنة مع أصحاب الدخول الطفيلية وبما يحققه من ثراء ومال دون إنتاج يقابله. هذا يؤكد أنه في كثير من الحالات لا علاقة للدخل بالإنتاج أو العمل. ففي جميع دول العالم - تقريباً - تتحدد الدخول عادةً بجداول مدروسة، تتناسب مع المؤهلات العلمية والفنية للفرد، في حين أنه يوجد عدة مستويات مختلفة من الأجور للمهندسين وللأطباء في سوريا. وغالباً ما تغلب الاعتبارات الشخصية والحزبية والسياسية والطبقية والطائفية دوراً هاماً في تحديد الأجور، دون أن يكون هناك اعتبار لكفاءة الفرد ومؤهلاته العلمية والفنية عند التعيين أو تحديد الأجور، أو حتى الترقية. كما أن ارتفاع الأسعار وارتفاع نفقات المعيشة دون ارتفاع في الدخل، شكل بعداً آخر من جملة المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الكفاءات العلمية بشكل خاص، والشرائح الأخرى ذات الدخل المحدود بشكل عام.

ويصبح والحال هذه، من الضروري للكفاءة العلمية، أن تبحث عن عمل آخر، يحقق لها عائداً مالياً جيداً، تسد من خلاله عوزها في تأمين المتطلبات الضرورية والأساسية للأسرة. بغض النظر عن متطلبات البحث العلمي من كتب ومراجع وحاسب وإنترنت وأدوات بحثية وسفر أحياناً، فيكون ذلك سبباً مباشراً لابتعاده عن النشاط العلمي والتطوير.

لقد برزت البطالة بشكل عام، ولدى الخريجين الجامعيين بشكل خاص، إثر الأزمة الاقتصادية الهيكلية الثقيلة التي عانت منها سوريا في حقبة الثمانينات. وألفت بثقلها على المجتمع عامة وعلى العاملين في القطاع العام خاصة. وهذه الأزمة تجسدت بارتفاع التضخم بمعدلات غير مسبوقه والتهامة للأجور، وانعكاس ذلك مباشرة على ذوي الكفاءات والمهارات العاملين في القطاع العام، وتقليص استثمارات القطاع العام وتجميد تطوره وتجميد عملية التوظيف، مما أعاق استيعابه العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل. وأتى ذلك بعد عقد من نجاح سياسة التشغيل الكامل^٢ في مرحلة السبعينيات التي نجمت عن التوظيف الإجمالي لحملة الشهادات فور تخرجهم. وتعد البطالة، إحدى أهم التحديات القائمة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا. وتعاني شريحة الجامعيين من حالة بطالة وفقر التوظيف في مختلف القطاعات العامة أو الخاصة على حد سواء، إذ أن "٤٨% من أصحاب المنشآت الخاصة يفضلون تشغيل عمال عاديين، و٢١.٥% يفضلون تشغيل خريجي التعليم الفني والمهني"^٣. وبذلك لا يوجد سوق عمل لخريجي الجامعات في هذا

^١ نبيل سكر، الاقتصاد السوري إلى أين؟، مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ٤٠٦، تموز ٢٠٠٣، ص ٤٧.

^٢ يكون التشغيل كاملاً حين لا تتعدى نسبة البطالة ٣%.

^٣ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية، تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية للعام ٢٠٠٠. مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

القطاع وغيره، إلا في حدود ضيقة، ذلك لافتقار الكثافة التكنولوجية وانعدام عنصر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في هذه القطاعات الوطنية. إنّ صدور المرسوم ٦ لعام ٢٠٠٤، المتضمن إنهاء التزام الدولة بتعيين المهندسين، كان له صدى واسع على الشباب الدارسين للعلوم الهندسية بكافة الاختصاصات، مما قلّص آمالهم بفرص العمل داخل ديارهم، ففكر الكثير منهم بالهجرة بعد التخرج، أو بتحويل دراستهم من الهندسة إلى أي اختصاص آخر يخولهم بعد التخرج التوظيف والعمل (ككلية العلوم والاقتصاد أو غيرهما). إذ أن الغاية من هذا المرسوم وحسب رأي المخططين، أنه قد يعزّز الشراكة بين هيئة البطالة ونقابة المهندسين، من أجل توفير فرص العمل للشباب الخريجين والداخلين الجدد إلى سوق العمل، خارج نطاق القطاع العام. من خلال المكاتب الاستثمارية والهندسية المساعدة في إنشاء المشروعات التي تتطلب خدمة هندسية أو استشارية، وتطوير شركات المقاولات التي يقع معظمها في القطاع الخاص ضمن الجانب الهندسي بكافة الاختصاصات.

ومما تقدّم: يتّضح أنّ التراجع في الدور الاقتصادي في سوريا، قد أدى لعدم قيام الحكومة بالدور الاجتماعي الذي تكفلت به تجاه ضمان توظيف الطالبين للعمل، وبروز البطالة كأحد أكبر مشكلات التنمية في سوريا. فالبطالة التي تعانيها الكفاءات العلمية في سوريا، كانت ولا زالت عاملاً أساسياً لهجرتها إلى الخارج واستقرارها هناك.

والمعاملة الإدارية الصارمة والبيروقراطية الجامدة للباحثين، تولد لديهم شعوراً بالقلق وعدم الاستقرار، بشكل يؤدي إلى الانعزالية والاضطراب الفكري، وبالتالي ابتعادهم عن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

إنّ الحجم الكبير في نوعية الكفاءات السورية المهاجرة إذاً هو من اختصاصات علمية تطبيقية، كالعلوم الهندسية والطبية والأساسية، مقارنةً بغيرها من الاختصاصات في العلوم الإنسانية. وهذا ما يفسّر النمط التبعوي الذي تقوم به البلدان المتقدمة في استجلاب خبرات غيرها من البلدان العربية والنامية. لا سيما من العلماء والتكنولوجيين الذي يشكلون لبنة أساسية في عملية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، الذي تشهده هذه الدول الغربية من تقدم. وما يزيد من خطورة المسألة هنا، أنه في الوقت الذي تسعى فيه هذه الدول المتقدمة لاستجلاب تلك الكفاءات المتخصصة في العلوم الأساسية والطبية والهندسية دون غيرها من الكفاءات المتخصصة في العلوم النظرية، فإن سوريا ترفد هذه الدول بكفاءات أولية في تلك الاختصاصات (كطلاب الإيفاد والبعثات العلمية)، وغالبيتهم لا يعودون بعد الإيفاد، وإن عادوا، فإنهم يرجعون إلى بلد المهجر بعد فترة وجيزة.

إن الكفاءات العلمية السورية تمثل نخبة متميزة تسعى لتحقيق ذاتها من جهة، وضمان معيشتها بشكل يكفل لها حرية التفكير وإمكانية الإبداع من جهة أخرى. إلا أن هذا السلوك يتعارض مع "الافتراضات الأساسية للفكر الإنمائي حيث أن الإستراتيجية من الناحية النظرية على الأقل تتمثل في الاستفادة القصوى من كل العوامل التي تحكّم المجتمع لا الفرد، أو المنافع القصيرة الأجل"^١. إن هجرة الكفاءات العلمية السورية ظاهرة فرعية ملازمة لهياكل قائمة على التخلف والتبعية.

^١ أنطوان زحلان، هجرة الكفاءات العربية. من كتاب: السكان والتنمية في الشرق الأوسط، إشراف: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بتمويل صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، منشورات الأمم المتحدة، ١٩٨٥، صفحة ٣٤٨.

لا شك في أن قرارات الهجرة تتحكم بها اعتبارات اقتصادية وعلمية ومهنية كما تتحكم العوامل الاجتماعية والنفسية أيضاً، إذ تشكل، أحياناً، لوحدها جملة دوافع لهجرة الكثيرين من الكفاءات العلمية. ويشكل النظام الاجتماعي للدول المتقدمة، وبما يحتويه من أنساق متنوعة، جذباً للكفاءات العلمية من البلدان النامية. فاجتذاب الكفاءات العلمية بمختلف اختصاصاتها يستند إلى مبدأ هام وأساسي متمثل بحرية التفكير والتعبير والتنفيذ، إضافة إلى اعتماده على ما يقدم من امتيازات، كتأمين مستوى معاشي جيد ولائق وضمانات اجتماعية وخدمية واسعة، وحاجات إنسانية مشبعة، إضافة لحرية اجتماعية محفزة. ودول الاستقبال تساعد النخب العلمية التي تحتاج إليها والقادمة من الدول النامية، وليس بالضرورة حصرياً، بالحصول على الإقامة الدائمة، ومن ثم الجنسية، وإشعارها بالانتماء والمساواة. وعلى الرغم من القيود التي يتم تشديدها يوماً بعد يوم بخصوص دخول وإقامة الأجانب في أوروبا والأميركيتين، إلا أن هذا التقييد لا يشمل نخباً معينة جرى تمييز طرائق قبولها وإدماجها.

وتسهم الحياة الاجتماعية أيضاً في تعزيز الاندماج وإيجاد فكرة العودة إلى الوطن الأم ويمكن أن يتوضح ذلك من خلال الزواج من بلد الاستقبال، مما يشكل بؤرة لعائلة مركبة لا ترغب كل أطرافها في تغيير نمط الحياة واكتشاف حياة جديدة ويمكن أن تعتبرها أقل تقدماً من حياتها القائمة. ويساعد هذا الزواج المركب من زيادة الصعوبة في تأقلم الكفاءات العلمية مع مجتمعها التقليدي، بعد أن اعتادت أنماط حياة جديدة ومختلفة محققة ما تصبو إليه من الرفاهية.

هناك بعداً آخر مهم مرتبط بالشقين الاجتماعي والنفسي ويتمثل بالخدمة الإلزامية التي تشكل مدتها الطويلة عامل إحباط للمتخرجين من ذوي الكفاءات العلمية ولمن قام بالهجرة مبكراً منهم، تثنيه هذه الخدمة عن التفكير بالعودة بعد إتمام دراساتهم العليا في الخارج. وتعتبر هذه الإشكالية إحدى أهم ما يتبادر إلى الذهن عند التفكير بالعودة لعدد كبير من حاملي الشهادات العليا، وذلك على الرغم من قيام الحكومات بعدد من الخطوات التسهيلية في هذا المجال وتبسيط بعض الإجراءات ولكنها تبقى غير كافية في التحفيز على العودة وتضيف هذا العامل كعامل قوي ومؤثر في تعزيز التردد والانكماش.

وسياسياً، لا يخفى على أحد بأن العملية الديمقراطية لم تتجذر بعد في البلدان العربية بما فيها سوريا وبأن الروابط الاجتماعية بما فيها العشائرية والمناطقية والطائفية تلعب دوراً أساسياً في التوظيف في الأماكن الهامة وخصوصاً في الأوساط التي تتحكم إدارياً واقتصادياً بمصائر حاملي الكفاءات والخبرات مما يقصي عدد كبير منهم عن المشاركة في رسم السياسات التحديثية ويعزز من شعور الغبن الذي ينتشر بين صفوف عدد منهم. إن طبيعة النظم السياسية المركزية تحمل تناقضاً قائماً بين خصائصها ذات الطابع الاحتكاري للامتيازات، إضافة إلى اللاوعي السياسي والحقوقى للمجتمع، وبين مقتضيات التقدم العلمي وما يتبلور عنه من معالم للفكر السياسي المجتمعي، في قضايا الديمقراطية والحريات والحقوق والواجبات من جهة أخرى.

أشار البيان الختامي للمؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي، وهو منظمة عربية شبه حكومية لما يعترى البرلمانات العربية من نقص الشرعية التمثيلية، في حديثه عن هجرة الأدمغة العربية إلى "أن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإشكاليات التي تعترى التجاري الديمقراطية العربية. تؤدي في بعض الأحيان إلى

شعور بعض أصحاب الخبرات بالغبرة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً^١.

هل من آثار إيجابية لهجرة الكفاءات؟

من المؤكد أن القول بسلبية كاملة للظاهرة يجافي الحقيقة والوقائع ويمكن أن نحصر النتائج التي يمكن اعتبارها "إيجابية" بالتالي :

— التأثير في المساعدة على تخفيف ظاهرة بطالة خريجي الجامعات والتي وإن لم تجد لها أرقاماً تحصرها وإنما من المؤكد أنها في تزايد وخصوصاً بعد القرار الحكومي القاضي بعدم إلزامية خدمة الدولة للمهندسين والتي كانت تستوعب أعداداً هائلة منهم لمدة خمس سنوات بعد التخرج. ومع معدل النمو السكاني غير المسيطر عليه حتى الآن، والذي يعتبر حسب الخبراء من أعلى المعدلات العالمية، فإن صفوف العاطلين على العمل، وخصوصاً من بين الكفاءات، تتسع. مما انعكس سلباً على سوق العمل في عدم قدرته على استيعاب جميع الخريجين. فكثير من الكفاءات العلمية، تعيش في حالة من البطالة المقنعة، مما يدفعها إلى خيار الهجرة. وبالمقابل، فإن نسبة أصحاب الكفاءات من إجمالي القوى العاملة ضعيفة، وبالتالي، فإن هجرتها لا تؤثر، إلا بنسبة ضئيلة، في تقليص معدلات البطالة. ولكن سيكون لهم بالتأكيد الأثر السلبي على الهرم التعليمي في سوريا.

إضافة إلى ذلك، فمن الواضح بأن عامل الانتقائية أساسي في تحديد سياسات الاستقبال واختيار النخبة العلمية ذات الكفاءات العالية. مما يؤدي إلى ابتعاد أكثر فئات المجتمع قدرة وخبرة على تحقيق التنمية ورفع معدلاتها، والتي تؤدي بدورها إلى تقليص البطالة القائمة. وطبيعي أن لا تمثل هجرة الكفاءات العلمية للخارج، حلاً لمشكلة البطالة في سوريا، غير أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية القائمة، قد يكون أخف الضررين على الكفاءات العلمية السورية والمجتمع، أن تهاجر للعمل خارجاً بدلاً من عطالتها عن العمل داخلاً.

— إن للهجرة عموماً فوائد اقتصادية ملموسة تترجم من خلال الأثر الإيجابي الصافي للتحويلات حيث تعد التحويلات المادية والعينية للمهاجرين من أهم المؤشرات التي توضح الآثار الملموسة لعائدات الهجرة الدولية ومكاسبها على اقتصاديات بلدان الإرسال، ولا سيما منها البلدان النامية التي تشكل تحويلات العمال المهاجرين لكثير منها مصدراً رئيسياً لحصولها على القطع النادر، وتحسين إطار الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات، ولخفض معدلات الفقر، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وأحد أهم مصادر تمويل عملية التنمية. ويرى البعض أن حجم التحويلات الذي تتلقاه البلدان النامية من مهاجريها يسهم إلى حد ما في الحد من التكافؤ الناتج عن نظام المنافع غير المتكافئ الناتج عن عملية العولمة، من منطلق أن ثلثي التحويلات على مستوى العالم يتجه إلى البلدان النامية^٢. وبصفة عامة، يمكن أن تستقطب التحويلات بما يفيد في عملية زيادة الإنتاج وتوفير الوظائف إذا ما أحسن استثمارها إنتاجياً عبر توفير مناخ اقتصادي جاذب للاستثمار بدلاً

^١ البيان الختامي للمؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي، الذي عقد في الخرطوم بين ٩-١٠ / ٢ / ٢٠٠٢، على الموقع الإلكتروني www.arab-ipu.org.

^٢ التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، نحو سياسات وآليات فاعلة (منظمة العمل العربية، القاهرة، تموز ٢٠٠٨)، ص ٣٠٥.

من التركيز في مجال الاستهلاك غير المنتج. والمقصود هنا ليس حجم التحويلات بحد ذاتها بل بدرجة أساسية كيفية استثمارها. لكن مهما كان مصير التحويلات فإن صافي عائدها العام يبقى إيجابياً^١. حيث تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن حجم تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم مستمر بالتصاعد، فخلال عقد واحد فقط (١٩٩٥-٢٠٠٥) ارتفعت تحويلات المهاجرين على المستوى العالمي من حوالي (١٠٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٥ إلى حوالي (٢٣٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٥، واتجه (٧٢%) من هذه التحويلات إلى البلدان النامية^٢. وفي هذا الإطار، تشكل التحويلات غير المنظورة الكتلة النقدية الأساسية من إجمالي تحويلات عدد المهاجرين السوريين. وتتباين تحويلاتهم وفق خصائصهم وأعمارهم، وأماكن تركيزهم. ويمكن تقدير اتجاهاتها في أن المهاجرين المؤقتين يحولون أكثر من المهاجرين الدائمين، وأن المهاجرين ذوي المهارات يحولون أكثر من غيرهم وذلك بسبب ارتفاع دخولهم، وأن المهاجرين في أعمال حرة يحولون أكثر من العاملين بأجور ثابتة، وأن المهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن يحولون مبالغ أكبر من المهاجرين إلى أميركا وكندا وأوروبا. وفي السنوات الأخيرة، كان لإلغاء القيود على تحويلات المهاجرين أثر إيجابي بالتزامن مع زيادة مرونة النظام المصرفي، والسماح للقطاع الخاص بالدخول في حقل المصارف، إضافة إلى توحيد سعر الصرف، وتقليص الفجوة بين السوق النظامية وغير النظامية للقطاع، وتقليص كلفة التحويلات.

يمثل إذا رأسمال السوريين المغتربين والمهاجرين المؤقتين والدائمين مخزوناً كبيراً جداً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من شأن توفير الإطار المناسب لاستثماراته في حال رؤوس الأموال المتوسطة والكبيرة أو الأوعية الادخارية المرنة والأمنة بالنسبة إلى المدخرات الصغيرة وشبه المتوسطة، أو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، أن يحقق معدلاً مرتفعاً للادخار الوطني اللازم لرفع وتيرة الاستثمار، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمكن أن تتساقط آثاره على الجميع بشكل منصف في حال إتباع سياسات توزيع منصفة. كما يمكنه أن يسهم في تطوير الكفاءة التنافسية للاقتصاد السوري من خلال خبرة مستحدثي المشاريع وكفاءاتهم، ومعرفتهم بتكامل مؤسسات السوق، بما يجعل من هجرة الكفاءات ذات أثر إيجابي مستعاد على عملية التنمية رغم كل الأبعاد السلبية.

— الاستفادة من العلوم المتطورة وتعزيز التبادل العلمي تعتبر أيضاً من الإيجابيات النسبية، حيث تكتسب الكفاءات العلمية خبرة علمية وتدريب العملي، جراء هجرتها للدول المتقدمة. وعليه، فإن الفائدة التي تتحقق جراء ذلك، تكون بالمعارف والخبرات الجديدة التي اكتسبها من خلال الدراسة والتخصص، ومن ثم عادوا بها إلى سوريا بشكل دائم. ولكن عودة الكفاءات العلمية بشكل دائم لا يتحقق غالباً، مقارنة بالدول النامية الأخرى. إذ ما زالت ظروف سوريا، تدفع للهجرة وليس للعودة. وفي الغالب، يبرز دور الكفاءات العلمية السورية في مجتمعات المهجر أكثر منه في مجتمعها الأصلي.

وما هي الآثار السلبية لهجرة الكفاءات؟

إن نسبة مهمة مما خرّجه نظام التعليم السوري، الذي كان حتى سنوات قليلة مجاناً واستيعابياً، ذهبت إلى الهجرة الخارجية. فينفق النظام التعليمي السوري مثلاً على أطبائه بشكل مرتفع للغاية لكن قسماً كبيراً من

^١ المصدر السابق، ص ٣٠٣.

^٢ سمير رضوان، هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ص ٤٧.

الخريجين يهاجر. ويخرج نظام كليات الهندسة مهندسين بمعارف قد تفوق في الحجم وليس النوعية خريجهم المماثلين في الكليات الغربية المماثلة، غير أن من يستفيد من أفضل مخرجاتها هو الغرب وليس سوريا. بينما يمكن أن تستفيد منها سوريا فيما لو اتبعت سياسة استقطاب لها. وعلى العموم فإن خبرة أي طبيب جراح في صف الاختصاص السادس في سوريا كانت أضعاف خبرة الكثير من الأطباء الجراحين في العالم، بسبب المراس. وهذا ما جعل من الجراحين السوريين بعض أهم جراح العالم. لكن هذا لم يلعب دوراً في حدّ هجرة العلاج الطبية السورية نحو الأردن مثلاً، والتي قدّرت في العام ٢٠٠٤ بـ (٥٢٠٠) مريضاً^١. والسبب هنا هو غياب النظام الطبي وليس غياب كفاءة الأطباء، وهو ما يلقي الضوء على المشكلة المؤسسية.

تتمثل إذا آثار الهجرة السلبية بشكل رئيسي في أن هذا النوع من الهجرة يمثل "نزف أدمغة" أو "هجرة أدمغة" للبلد المرسل و"كسب أدمغة" للبلد المستقبل، ويؤدي إلى تبيد الموارد البشرية والمالية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل، وإلى ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية، ويمثل مردودها الاقتصادي في عصر اقتصاد المعرفة ربحاً صافياً للبلدان المستقبلية بقدر ماتمثل خسارة صافية للبلدان المرسل، ولاسيما أن التقانات والاختراعات المتطورة التي تسهم فيها تلك الأدمغة والكفاءات تعتبر "ملكية فكرية" للبلدان المستقبلية. وهو ما يسهم في توسيع الهوة المعرفية والتقانية بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري. ومع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير الأحيان. وبعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة لضياح ما أنفقت من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات العربية المهاجرة، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة^٢.

تمثل هجرة الكفاءات العلمية اقتطاعاً من القوى العاملة الهامة المتوفرة والتي تحتاج إليها سوريا بشكل رئيسي. وينتج عن هذه الهجرة تخريب للقوى المنتجة في الاقتصاد الوطني وزيادة التوتر في سوق القوى العاملة عالية المستوى. وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور. فلا يمكن التعويض عن هذا الاقتطاع بالتحويلات النقدية التي تأتي نتيجة هجرة القوى العاملة العادية التي تقتصر على الموصفات الفنية العادية. ويقدر ما يكون مستوى كفاءة القوى العاملة العالية مرتفعاً بقدر ما تكون خسارتها كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.

هناك أيضاً الأثر السلبي على القدرات التنافسية للاقتصاد السوري. والمقصود هنا أثر هجرة الأدمغة والكفاءات السورية في إضعاف الإنتاجية الكلية لمجمل عوامل الإنتاج التي يركز عليها الاقتصاديون عادةً عند حساب مصادر النمو الاقتصادي. وتبيّن فيما إذا كان هذا النمو قد تمّ توسعياً عبر مدخلات الإنتاج الكمية التوسعية أم نوعياً عبر إنتاجية مجمل عوامله التي تمثل المصدر النوعي للنمو الاقتصادي، والذي يعزى إليه أكثر من (٧٠%) من النمو الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة. وتمثل الأدمغة والكفاءات، أي مدى

^١ لمعلومات معمقة: التقرير الوطني الأول عن حالة السكان في سورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وهيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٧٩.

^٢ مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول جوهر الأدمغة العربية، ووضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحدّ من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي، السنة الثانية والعشرون، العدد الثاني والثمانون، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

نوعية الكفاءة الداخلية والخارجية لرأس المال المعرفي والبشري، المصدر الأساسي لإنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، والذي يمكن تحديده بالمصدر المعرفي الذي يولد القيم المضافة، والذي شكل أساس انطلاق اقتصاد المعرفة في العالم^١. وهذا هو الجوهر في العلاقة مابين الأدمغة والكفاءات وبين الإنتاجية النوعية لمجمل عوامل الإنتاج في الاقتصاد العالمي. لقد ضيّعت سوريا في السبعينيات فرصة فريدة لتوطين التقنية بواسطة منهج الهندسة العكسية الذي يمثل المرحلة الأولى في توطين التقنية على غرار مسارات فيه قصة نجاح التنمية في تجارب "النمور" الآسيوية وتجارب الهند والبرازيل وإيرلندا.. إلخ، بسبب عدم الاستثمار الأمثل لكفاءاتها وعقولها في تلك العملية، وارتفاع وتيرة الهجرة الخارجية في صفوفها، فكان استثمار التجديد التكنولوجي متواضعاً وينحدر أحياناً إلى مايتراوح بين نصف وثالث الطاقة الإنتاجية الكامنة التي تتطلب كفاءات ومهارات رأس المال البشري والمعرفي لتحويلها من إنتاجية بالقوة إلى إنتاجية بالفعل. ويمكن القول إنه على الرغم من التقدم النسبي الذي أحرزه الاقتصاد السوري في العديد من مؤشرات التنافسية خلال السنوات الأخيرة، فإن مايقابل هذا التقدم هو ارتفاع وتيرة ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد السوري وفق التركيب التعليمي للعمالة السورية، وهيمنة الأمية أو الإلمام على أكثر من ثلاثة أخصاسها، وانخفاض نسبة حملة الإجازة الجامعية إلى إجمالي القوة العاملة بشكل كبير، إذ لم تتجاوز ٦،٨% في مسح العمل في العام ٢٠٠٥، وتراجع ترتيب التدريب والتعليم العالي من الترتيب (٩٦) في العام ٢٠٠٦ إلى الترتيب (١٠٤) في العام ٢٠٠٧، وفق المؤشرات الرئيسة لتنافسية الاقتصاد السوري (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وكذلك وفق مؤشر هجرة الكفاءات، حيث تراجع الاقتصاد السوري بوتيرة سريعة بنحو (٦٢) مرتبة وفق هذا المؤشر، وليحتل المرتبة ١١٢ عام ٢٠٠٧، فيما كان يحتل عام ٢٠٠٦ المرتبة ٨٦، ليعتبر من النقاط الأكثر ضعفاً في تنافسية الاقتصاد السوري^٢.

تشهد الآثار السلبية لهجرة الأدمغة والكفاءات في البلدان التي تعاني من ندرة العقول والأدمغة والكفاءات العليا، وهو ما ينطبق على البلدان العربية التي تعاني من اتساع الفجوة العلمية بينها وبين البلدان المتقدمة، ومن ندرة عدد ما تمتلكه من تلك العقول والكفاءات في تخصصات مثل الهندسة والطب والفيزياء وغيرها. ولا يزيد عدد العلماء والمهندسين العرب الذين يعملون في البحث العلمي على (٣٧١) عالماً ومهندساً لكل مليون من السكان مقابل (٩٧٩) عالماً ومهندساً للعالم بأكمله^٣، و ٣٧٠٠ لكل مليون مواطن في الولايات المتحدة، إلى ٦٠٠٠ مواطن لكل مليون مواطن في اليابان، وفي ٥٦٠٠ عالم و باحث لكل مليون مواطن في بريطانيا، وهي البلدان التي يتركز توجه هجرة الكفاءات في العالم والمنطقة العربية إليها. بينما تقدر النسبة المقبولة المعتمدة لتفجير الطاقات الخلاقة بـ ١٥٠٠ عالم و باحث لكل مليون شخص^٤. ويقابل ندرة الأدمغة والكفاءات العربية ارتفاع وتيرة هجرتها الخارجية، حيث تشير بعض تقارير جامعة الدول العربية إلى هجرة أكثر من (١٥%) سنوياً من خريجي مختلف الجامعات والمعاهد العليا العربية من ذوي الاختصاصات الدقيقة إلى بلدان الشمال. بينما تقدرها تقارير دولية أخرى بما لا يقل عن (٢٠%) من الخريجين^٥ يصل مجموع عدد

^١ لمزيد من اطلاع معمق حول ذلك وقياس إنتاجية الاقتصاد السوري وفق المصدر النوعي للنمو الاقتصادي، قارن مع: التقرير الاقتصادي لمشروع (سورية ٢٠٢٥)، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٨٣-٨٥. ومابعدهما.

^٢ التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، ص ٩ و ٢٦ و ٧١.

^٣ United Nation Development Programme (UNDP), Arab Human Development, 2003. Building Knowledge Society (New York: UNDP, 2003, P1-13

^٤ عبد اللطيف زرنجي، هجرة الأدمغة العربية وأثرها على المجتمع العربي، محاضرات الجمعية الكونية السورية. ^٥ التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، نحو سياسات وآليات فاعلة (منظمة العمل العربية، القاهرة، تموز، ٢٠٠٨) ص ٢٩٩-٣٠٠.

الكفاءات العلمية العربية في الخارج يصل إلى مليون و ٩٠ ألفاً و ٢٨٢ كفاءة علمية مقابل ٧١٧ ألفاً و ٨١٥ كفاءة علمية للصين ومليون و ٥٠ ألفاً و ٤٨٤ كفاءة علمية للهند، على الرغم من أن عدد سكان كل دولة من الدولتين على حدة يزيد بمعدل ٤ أضعاف على عدد السكان في الوطن العربي بأجمعه.

ما هي إمكانيات استقطاب الأدمغة والكفاءات المهاجرة؟

على الرغم من تسارع وتيرة عملية العولمة، وتشابك الأسواق وانفتاحها في سياق أكبر عملية تمت في التاريخ لتحرير التجارة العالمية، فلقد تم فرض قيود مشددة على عملية نقل التقنية ضمن قوانين "حماية الملكية الفكرية" التي باتت من أبرز قوانين منظمة التجارة العالمية. ويرتبط ذلك بشكل خاص بمهارات رأس المال المعرفي الذي يشتمل على المبتكرين والمبدعين أو من يتم تصنيفهم في فئة "الأدمغة". والفكرة هنا أن تقييدات حماية "الملكية الفكرية" قد باتت الوجه الآخر لعملية انفتاح الأسواق وتحرير التجارة في إطار عملية العولمة. وقد كيفت سورية كما كل الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية أو الساعية للانضمام إليها قوانينها الوطنية مع اتفاقية حماية الملكية الفكرية، مما يتطلب وضع سياسة واضحة تجاه جذب الأدمغة والكفاءات السورية الموجودة أو المهاجرة على حد سواء، ولا سيما تجاه الفئة الأخيرة. والاستفادة من الوسائل غير التقليدية في جذبها. والمقصود بالوسائل غير التقليدية هي الوسائل التي تستفيد من الكفاءات والخبرات المهاجرة في أماكن استقرارها بواسطة استخدام مانتيجة ثورة الاتصالات الحديثة. وتشير الاتجاهات العالمية في البلدان المتقدمة كما في العديد من البلدان النامية إلى أن سياسة اجتذاب الأدمغة والكفاءات، والحدّ من هجرتها هي السياسة السائدة في العالم طرداً مع ارتفاع وتيرة التشابك التجاري والاقتصادي العالمي. وتتطلب توفر منظومة علمية متطورة للبحث العلمي والابتكار تسمح باستثمار كفاءات المغتربين، واستخدامها في إعادة إنتاج البحث العلمي وتطويره وربط مدخلاته ومخرجاته مع عملية التنمية، ورفع معدل الإنفاق على البحث العلمي بما لا يقل عن (١%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الحرجة الموصى بها عالمياً.

وكما تقول الباحثة غيتا حوراني^١ فإنه بينما تسعى الدول المتطورة لاجتذاب الأدمغة من الدول الأخرى، تحشد الدول المتقدمة جهودها للمحافظة على أدمغتها وعلى وضع حوافز لعدم هجرتها. ففي بريطانيا مثلاً قامت الحكومة باستيراد التكنولوجيا من الولايات المتحدة لتحفيز علمائها على البقاء فيها وعدم الهجرة، أما في الصين فلقد وضعت سياسة تجبر أصحاب الإجازات الجامعية على العمل لمدة خمس سنوات داخل البلاد، أو "افتداء" شهادتهم بـ ٦.٠٠٠ دولار تُدفع للسلطات المعنية. أما في أوروبا، فقد أقرت في اجتماعات المجلس الأوروبي المتعاقبة سياسة زيادة مخصصات الأبحاث بنسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للحيلولة دون هجرة أدمغتها، وكي تعيد استقطاب الأدمغة الأوروبية التي هاجرت، وتجذب الأدمغة من باقي الدول بما فيها الولايات المتحدة الأميركية. أما الهند، والتي كانت قد فقدت الآلاف من أدمغتها، فقد اعتمدت أولاً إنشاء وزارة لشؤون الهنود المقيمين في الخارج، بهدف التواصل مع المهاجرين وتسهيل مشاركتهم على مستوى أكبر في حياة الهند الاقتصادية، ومساعدتهم كما العائدين منهم حيث لا يعوزهم التنقل بين إدارات الدولة والوقوف في الصفوف الطويلة واختبار البيروقراطية وغيرها من العوائق، فيستطيعون تأدية كل حاجاتهم الإدارية والاستثمارية في هذه الوزارة، ما دفع بالكثيرين من الهنود المغتربين إلى العودة مع المليارات من الدولارات، يستقطبهم أيضاً وضع اقتصادي مزدهر وبيئة مضيافة للاستثمار والأعمال. وقد شرعت بعض الدول النامية إلى اتباع سياسات تساعد على الحدّ من هجرة الكفاءات العالية. وإذا ما استمرت هذه السياسات

^١ غيتا ج. حوراني، إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، بيروت ٢٠٠٧/١٠/١

بالتصاعد، فلسوف نرى منافسة حادة بين الدول لاستقطاب هذه الثروات البشرية، ما يعني ارتفاع أثمان هذه الكفاءات وإفاداة تلك الدول التي أعدت نفسها بشكل منظم وجدّي لكي تدخل سوق المنافسة.

يمكن القول في ضوء التجارب المقارنة، إن أحد أبرز أشكال الاستقطاب المتطورة وغير التقليدية تقوم على برامج مشاريع نقل المعرفة والخبرة عن طريق تلك الكفاءات. وقد غير نجاح هذه البرامج النظرة إلى مفهوم "هجرة الأدمغة" من خسارة صافية للبلد المرسل إلى ربح له بعد أن اكتسبت الخبرة والتأهيل في بلد الاستقبال. وتتطوي هذه البرامج بالنسبة إلى سوريا على فائدة كبيرة.

وفي البلدان العربية المرسله للهجرة هناك تجربة مهمة تتم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسكو وبعض مراكز البحوث في الجامعات الغربية، وتقوم على برنامج نقل المعرفة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة. والمقصود بالمعرفة هنا نقل التقانات العليا المرتبطة باقتصاد المعرفة. وقد تم تطبيق هذا البرنامج في كل من مصر ولبنان وفلسطين وبعض بلدان المغرب العربي. فقد تمكنت فلسطين بفضل تطبيق هذا البرنامج في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ٢٠٠٥ من استقدام أكثر من (٢٣٤) خبيراً فلسطينياً يتسمون بخصائص الكفاءات العليا والأدمغة في مجالات العلوم والاختصاصات الدقيقة والتنمية الزراعية والرعاية الصحية. وقد عزز هذا البرنامج آثار مشروع باليستا PALISTA (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات). ويهدف هذا المشروع الذي انطلق في العام ١٩٩٨، إلى توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية للمهندسين الفلسطينيين في الشتات لصالح التطوير الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، وتحقيق آثار تنموية ملموسة. وتتضمن شبكة باليستا قاعدة بيانات عن علماء ومهندسين فلسطينيين في الشتات. وتعتمد هذه الشبكة على الإنترنت في إجراء حلقات نقاشية مع المشتركين لتقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في مواضيع تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني^١، وقد تمكنت هذه الشبكة من التشبيك مع بعض المنظمات الأهلية التنموية الفاعلة الناشطة في مجال التنمية الزراعية، وتطوير نوعية البذور والمحاصيل ومكافحة الآفات بالطرق المبتكرة والأقل كلفة، واستخدام وسائل الري الحديثة في ظل الشحة المائية التي تعاني منها فلسطين، وبناء قدرات المزارعين، وتطوير الخبرات المحلية. وتحول عملها إلى أثر تنموي فاعل يمكن قياس نتائجه. في حين تمحورت التجربة اللبنانية حول عقد جمعية المهندسين لمؤتمر موسع يضم ممثلي المهندسين اللبنانيين في الخارج للاستفادة منهم، وزجهم في برامج الجمعية، والاعتماد على خبرات الكفاءات المتميزة في تخطيط مشاريع الإعمار، ودعوة كلية الطب في الجامعة الأمريكية الأطباء اللبنانيين المهاجرين للتدريس فيها والعمل في مشافها، ودعوة أساتذة في تخصصات محددة للتدريس في الكليات الأخرى. وتتميز التجربة اللبنانية بنجاح برنامج نقل المعرفة من خلال المغتربين، حيث يتم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الجامعات الغربية في هذا المجال. وقد تمكن المشروع اللبناني بالفعل من إعادة كفاءات متنوعة إلى لبنان والاستفادة منها، ومن تطوير عدد من المشاريع الصناعية المهمة بالاستعانة بالخبرات اللبنانية في الخارج، ومن الأمثلة على ذلك إنتاج البرمجيات وتصديرها إلى الخارج، وخاصة إلى فرنسا^٢. وبالنسبة إلى التجارب العالمية فهناك النموذجان الكوري الجنوبي والكولومبي، وهما من منطقتين مختلفتين في العالم، فقد قامت تجربة النموذج الكوري الجنوبي على تحفيز الكفاءات المهاجرة للعودة على أساس توفير الظروف المادية والمعنوية والقانونية المتاحة لها في بلدان الهجرة، بينما اتبع النموذج الكولومبي تجربة غير

^١ قارن مع السكان والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

^٢ المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

تقليدية تمثلت في تأسيس شبكة للباحثين في مختلف التخصصات في إطار برامج نقل المعرفة بواسطة المهاجرين منها^١.

ومن الملاحظ أن البلدان العربية كافة التي تميزت بتطبيق برامج نقل المعرفة والخبرة تتسم بخصائص الدول المرسله للهجرة، وبكثافة نسبة الكفاءات العليا بين مهاجريها. وتتفاوت دون أي شك فعاليات هذه البرامج بين بلد عربي وآخر، لكن ما يلاحظ أن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة المرسله للهجرة بين كافة الدول العربية المرسله التي ماتزال تفتقد إلى مثل هذا النوع من البرامج.

لقد جرت محاولة من قبل بعض الكفاءات السورية المغتربة لتشكيل شبكة تفاعلية بين الكفاءات السورية المغتربة حملت اسم (شبكة العلماء والتقنيين والمبتكرين السوريين في المغرب- نوستيا) كجمعية غير حكومية، وعقدت مؤتمرها الأول في العام ٢٠٠١ بمشاركة (٥٠) كفاءة مغتربة مع مايعادلهم من خبراء وطنيين في داخل سوريا. وقد هدفت الشبكة إلى دعم استخدام التقانات العلمية المتقدمة في سوريا من خلال نقل معرفة المهارات السورية المغتربة، ووجدت رعاية قوية من المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومن الجمعية السورية للمعلوماتية، ومن المدرسة العليا للاتصالات في فرنسا. ووضعت الشبكة أفكاراً للعمل في قطاعات الطاقة والمياه والمعلوماتية، لكن العراقيل المؤسسية الكبيرة التي واجهتها حالت دون ذلك ليقتصر نشاطها على تنظيم مؤتمر علمي دولي لتقانة المعلومات والاتصالات (ICTAD) كل عامين، وعقدت حتى الآن ثلاث مؤتمرات (٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨) من دون أن تتمكن من تحقيق تكامل بينها وبين الخطط والسياسات التنموية الوطنية، وليقتصر عملها الفعلي على جهود فردية مبادرة أكثر من قيامه على عمل مؤسسي.

التوصيات

— دعم وزارة المغتربين وتطوير عملها وتعزيز منهجها في عقد المؤتمرات النوعية للمغتربين، والعمل على تطبيق توصياتها بما يخدم عملية التنمية، ومواصلة سياستها في توثيق العلاقة مع مؤسسات الجاليات السورية في المغرب.

— تشكيل هيئة وزارية مستقلة إدارياً ومالياً وذات صلاحيات للإدارة الوطنية للهجرة، ولتنسيق العمل مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، وإدماج كافة الوزارات لبعده الهجرة في سياساتها وخططها (وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية..). والهيئات الحكومية (هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة.. إلخ) والنقابات المهنية النظرية (نقابات الأطباء والمهندسين .. إلخ إضافة إلى الجمعيات مثل الجمعية السورية للمعلوماتية.. إلخ).

— تعزيز جمعيات ومجالس الجاليات السورية بهدف تعزيز روابطهم مع الوطن الأم، ومنحها مركزاً تشاركياً مع هيئات التخطيط الوطنية والبحث بإدماجها في النظام التمثيلي على مستوى مجلس الشعب على غرار التجربة المغربية، وفي الإدارات المحلية والإدارات التنموية الإقليمية في حال تشكلها.

^١ السكان والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٣١

— إدماج المغتربين كقطاع نوعي بين القطاعات التي تتألف منها الخطط الخمسية التنموية، ولحظ ذلك في الخطة الخمسية الحادية عشر القادمة، على غرار ما هو قائم في بعض الدول المرسله للهجرة مثل المملكة المغربية.

— تعزيز الاندماج والتحالف الاستراتيجي ومختلف أشكال الشراكة بين رأس المال السوري المهاجر والعامل في المغرب وبين رأس المال الوطني الخاص أو العام كأحد أشكال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وللتعويض عن ضعف تدفقاتها في آن واحد، وذلك من خلال المشاريع الخاصة أو المشاريع المشتركة في إطار أولويات التنمية الوطنية.

— وضع برنامج لنقل المعرفة والخبرة بالتعاون مع البرامج الدولية ذات الخبرة في هذا المجال بهدف الاستعادة غير التقليدية للعقول والكفاءات العليا المهاجرة.

— إعطاء الأولوية في اعتماد الخبراء إلى الكفاءات العليا السورية وفق نظام المسابقة.

— تشكيل مرصد وطني للهجرة، يطور قواعد البيانات والمعلومات حول مختلف أبعاد الهجرة ويحصر الكفاءات السورية في الدول المستقبلية أو في دول المغرب السوري، ويسهم في وضع خارطة استثمارية لتعبئة التحويلات والمدخرات والاستثمارات الممكنة. ويضع تقارير دورية عن حالة الهجرة.

— تحرير القوانين كافة مما يشكل عوائق أمام استقطاب المهاجرين وتحويلاتهم وتيسير عودتهم أو تواصلهم إلى الوطن. والعمل على إيجاد قوانين وتشريعات توفر الدعم المادي والمعنوي للخبرات والكفاءات العلمية السورية، وتكفل رفع مستواهم المعاشي ودخلهم المادي، وتأمين حاجاتهم الإنسانية والحضارية، وتقديم الحوافز التشجيعية لهم.

— العمل على إدماج مسألة الهجرة الخارجية السورية في اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي سواء في إطار الشراكة السورية- الأوروبية أو الاتحاد من أجل المتوسط، والاستئناس بالتجربة المصرية والتجربة التونسية في توقيع اتفاقيات رسمية مع بعض الدول المتوسطية لتنظيم هجرة سوريا من نوع الهجرة الدائرية المؤقتة لإقامة عمل بين سنة وخمس سنوات، ويعود في نهايتها المهاجرون المؤقتون بتحويلات وخبرات ودراية أعمق بالعالم.

— احترام الجانب الإنساني لهذه الكفاءات، وخاصة فيما يتعلق بحرية الرأي، فيما يتعلق بمجالات اختصاصاتهم العلمية والفنية. وربط سلم الوظائف والمناصب بشرط الكفاءة والخبرة، التي يجب ربطها بمعايير علمية دقيقة بعيدة عن النزوات والأهواء والمحسوبيات الشخصية، ووضع الرجل في المكان المناسب.

— تخفيف التفاوت بين معاملة هذه الطاقات والكفاءات العلمية مقارنة مع الخبرات الأجنبية العاملة في سوريا. — دعم مراكز البحث العلمي والجامعات السورية الذي يسهم في استقطاب الخبرات والكفاءات العلمية، وزجها في عملية التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

— تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي واستقطاب الخبرات المهاجرة ومن خلال حوافز ضريبية مثلاً.

— إتاحة الفرصة للكفاءات العلمية السورية، للإطلاع على أهم المستجدات العلمية في تخصصاتهم، من خلال إيفادهم لحضور ندوات ومؤتمرات ومشاركات بحثية، من أن لآخر، وخلال فترات متقاربة إلى الدول المتقدمة وغيرها وفق تخصصاتها.

— الاستفادة من الكفاءات السورية المهاجرة، من خلال إشراكهم في البحث العلمي المحلي من خلال الندوات والمحاضرات، ودعوتهم لكي يساهموا في الاستشارات الفنية المرتبطة بالمشاريع الهامة التي تقام في سوريا.

لم تأخذ هذه الظاهرة الاهتمام المطلوب بعد من قبل المسؤولين عن قضايا التنمية والتطوير في سوريا إذ تتعدم البيانات الكمية والنوعية حول الكفاءات العلمية السورية، وحول اتجاهات هجرتها. يشكل انخفاض المستوى المعيشي وضعف الحوافز المادية للكفاءات العلمية السورية، وخاصة لشريحة أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات. أحد أهم الأسباب المؤثرة على تخلف البنية العلمية في سوريا، وعاملاً هاماً لهجرة أكثرهم إلى الخارج. وتشكل المعوقات الإدارية، من سيطرة الروتين الإداري في الوظائف الحكومية عامة، وبيروقراطية العمل في الجامعات السورية خاصة، سبباً هاماً جداً لتحفيز الهجرة إلى الغرب، كما أن الخلل في التعيينات الإدارية، يشكل إحباطاً عاماً للكفاءات العلمية أمام تقدير ذاتها في انتقاء إداريها. فكان ذلك سبباً محفزاً للهجرة. وهناك عدم قناعة من قبل صانعي القرار وأصحاب القطاعات الإنتاجية بجدوى البحث العلمي. مما أوجد فجوة كبيرة بين مخرجات البحث العلمي القاصر في الجامعات واحتياجات سوق العمل. وقد نجم عن هجرة الكفاءات العلمية السورية، خسارة أولية تكبدها المجتمع السوري، تمثلت في التكلفة التاريخية والاقتصادية لإعداد هذه الكفاءات حتى وقت هجرتها إلى الخارج. وقد أدت هذه الهجرة أيضاً إلى استقدام كفاءات أجنبية لدعم النشاط الاقتصادي بصورة أولية، ليترتب عليه تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

إن العامل الاقتصادي يعتبر أهم العوامل المحركة للهجرة في البلدان كافة، لكن هذا العامل يتضافر عادةً مع عوامل أخرى نوعية في حالة هجرة الأدمغة والكفاءات. ويأتي في مقدمة هذه العوامل النوعية ضعف البيئة المؤسسية للكفاءات والمهارات، وتدني نسبة الإنفاق العام على البحث العلمي، وغياب منظومة البحث العلمي والابتكار، وعدم تناسب المستوى العلمي والمعرفي للكفاءات السورية مع مستوى التطور التقني والاقتصادي في سوريا، والتقليل من قيمتها المعنوية إلى فترة قريبة مقابل ارتفاع قيمة البيروقراطية، وتفضيل الولاء على الكفاءة في التوظيف والترقية، وتعيين أصحاب الكفاءات في أماكن لا تتناسب، وبإل تتعارض أحياناً، مع اختصاصاتهم، وتدني الدخل، ومواجهة الكثير من المشكلات الفكرية والنفسية التي تحول دون التكيف معه، وإتباع الدول المستقبلية سياسات استقطاب الهجرة الانتقائية والتي تمثل الكفاءات عمودها الفقري.

بالمقابل، ليست آثار هجرة الأدمغة والكفاءات عموماً ذات اتجاه سلبي أو إيجابي واحد، بل تشتمل دوماً على أبعاد إيجابية وسلبية. وهي تكون إيجابية حين يتمكن بلد الاستقبال من إعادة استقطاب عقوله وكفاءاته المهاجرة مباشرة أو بشكل غير مباشر، والمؤهلة لما يسمى بعملية نقل المعرفة في مرحلة دخول الاقتصاد العالمي في عصر اقتصاد المعرفة، وتشابك الأسواق وانفتاحها وتنافسيتها. بينما تكون سلبية حين تغيب سياسات الاستقطاب تلك مع إتباع الدول لسياسات تحرير اقتصادية عامة وتحرير التجارة بشكل خاص، والتي تفتقرض مواجهة تحديات السوق المتشابكة التي باتت أكثر تعولماً من أي وقت مضى.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نقيم أن الأثر الصافي لهجرة الأدمغة والكفاءات السورية ما يزال في سوريا سلبياً أكثر منه إيجابياً. ويمكن القول بصفة عامة أن الأثر السلبي لهجرة الأدمغة والكفاءات على مخزون أي بلد من رأس المال المعرفي والبشري يكون واضحاً وكبيراً حين تكون نسبة خريجي التعليم التقني والعالي ولاسيما في اختصاصات العلوم الدقيقة متدنية أو متوسطة، بينما يكون أقل سلبية حين تكون نسبته مرتفعة كما في الهند والصين مثلاً. وهذا ما ينطبق إلى حد كبير على حالة سوريا.

إن تعدد مظاهر الخلل الاجتماعي والاقتصادي والعلمي وحتى السياسي في المجتمع، قد شكل عائقاً مؤثراً أمام البرامج التنموية المقترحة. كما أثر ذلك على إنتاجية الكفاءات العلمية والتكنولوجية في هذا المجتمع، إذ تم استبعادها عن الدور المناط لها في وضع هذه البرامج ومن ثم تنفيذها. فيكون السبيل أمامها "الهجرة" أو "التهجير" بالمعنى الأصح، لطالما ظل الخلل بأطيافه سبباً في قصور التنمية والنماء. ومن هنا تنطلق الهجرة لتعبر عن مظهر من مظاهر الخلل الذي تعانيه مجتمعات هذه الكفاءات المهاجرة.

إن دراسة الظواهر والأسباب التي تساهم في هجرة الكفاءات، تمثل بداية جيدة في وضع إستراتيجية فعالة لإعادة صياغة الهيكلية البنوية للمؤسسات المتنوعة والمختلفة في المجتمع، وبدوره يتحقق استجابة فعالية لعملية التنمية على مختلف الصعد. والإرادة السياسية هي الأساس في بلورة سياسات واستراتيجيات استقطابية للحلول مكان السياسات "الإبعادية" التي ميّزت حقبة من الزمن. وكذلك، من الضروري أن تتخلى الأدبيات المتخصصة وتلك التي تعالج الموضوع بشكل عام عن الحديث عن دور الآخر الغربي في إفقار مجتمعاتنا والتوجه إلى التركيز على دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للبلد ذاته في عملية "التهجير".